



الخطة الوطنية لسوق العمل

للأعوام 2023-2026

في ظل نجاح أهداف الخطة الوطنية لسوق العمل للأعوام 2021-2023، وما تحقق من إنجازات على الصعيد الاقتصادي، في ضوء المسيرة التنموية الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، واستكمالاً لخطط تطوير سوق العمل وفقاً لرؤى وتطلعات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، وما نص عليه المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (19) لسنة 2006م بوضع الخطة الوطنية لسوق العمل كل أربع سنوات من قبل وزارة العمل بالتنسيق مع هيئة تنظيم سوق العمل والجهات ذات العلاقة، فقد تم إعداد الخطة الوطنية لسوق العمل للأعوام 2023-2026 بالشراكة والتعاون مع عدد من الجهات والهيئات الحكومية المعنية بسوق العمل.

وتضع الخطة الوطنية لسوق العمل في مملكة البحرين للفترة 2023-2026 الاستراتيجية والسياسة العامة بشأن تشغيل العمالة الوطنية والأجنبية للأعوام الأربعة القادمة -حسبما جاء في نص القانون المشار إليه أعلاه- حيث تم الاستناد على برنامج الحكومة للأعوام 2023-2026، ومشاريع الإطار الموحد للبرامج الحكومية ذات الأولوية، والخطة الوطنية لحقوق الإنسان للأعوام 2022-2026، وخطة التعافي الاقتصادي، وبما ينسجم مع الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030.

وتهدف الخطة لتطوير سوق العمل في البحرين وضمان نموه واستقراره، والمحافظة على العمالة الوطنية وتوفير فرص عمل مستدامة لها من خلال تسخير كافة الإمكانيات والموارد للارتقاء بالتعليم والتدريب لتطوير الموارد البشرية الوطنية وجعلها مهيئة للاندماج في سوق العمل، كما تركز على عدة جوانب مهمة، من بينها مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وتوفير التدريب الداعم للمواطنين وتحسين إمكانياتهم، وتعزيز مشاركة المرأة البحرينية في سوق العمل، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم رواد الأعمال، وتعزيز التنافسية الاقتصادية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ورفع فعالية سوق العمل من خلال زيادة الرقابة والتنظيم في سوق العمل. ومن المؤمل أن تشكل الأهداف الاستراتيجية ومبادراتها حافزاً لزيادة حجم الوظائف في البحرين بالاعتماد على قدرة القطاع الخاص وتعزيز قدرات العاملين فيه، وجعل مملكة البحرين موقفاً جذاباً للاستثمارات الإقليمية والعالمية من خلال تسهيل الإجراءات وتوفير الموارد البشرية الوطنية المؤهلة وبالتالي تحقيق الأهداف المنشودة.

التحديات والإنجازات

بفضل الرؤى الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، والمتابعة المستمرة من صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، أنجزت الخطة الوطنية لسوق العمل للعامين 2021-2023 نسبة 91% من مبادراتها التي استهدفت تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين الباحثين عن عمل لضمان حصولهم على الفرص الوظيفية المناسبة والتي تنسجم مع خبراتهم وتطلعاتهم، كما قدمت الوزارة -بدعم الجهات الحكومية الأخرى مثل صندوق العمل (تمكين)- الدعم الكامل لتدريب وإعادة تأهيل الباحثين عن عمل لتحسين فرص توظيفهم في وظائف مناسبة مطلوبة في سوق العمل، وتقليص فارق التكلفة بين العامل البحريني والأجنبي. كما كان لمجموعة من المبادرات الدور الهام في استقرار العمالة الوطنية بسوق العمل في ظل تبعات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومع انحسارها التدريجي، فقد تمكنت الجهات الحكومية كل فيما يخصه من تحقيق الأهداف التي تم وضعها في الخطة السابقة. ونتطلع أن تحقق الخطة المقبلة إنجازات أفضل وتحديات أقل لتحقيق النمو المستدام لدعم النمو الاقتصادي لمملكة البحرين.

ومن المتوقع في المرحلة المقبلة أن تستمر التحديات المرتبطة بتوظيف البحرينيين في القطاع الخاص، وأهمها معالجة ارتفاع فارق التكلفة بين البحريني وغير البحريني، ورفع إنتاجية القطاع الخاص بما يسهم في خلق الوظائف النوعية لتوظيف عدد أكبر من البحرينيين مع ازدياد عدد الجامعيين والإناث من إجمالي الباحثين عن عمل، والحاجة لتعزيز مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، إضافة إلى الحاجة المستمرة لتعزيز أنظمة الرقابة وتطوير التشريعات المنظمة لسوق العمل وتطوير الخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل مختلف الجهات الحكومية المعنية.

أهداف الخطة للأعوام 2023-2026

01

خلق فرص عمل نوعية للمواطنين لجعلهم الخيار الأفضل للتوظيف.



02

مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل.



03

تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية في المملكة.



04

زيادة الرقابة والتنظيم.



تتضمن الخطة محاور أساسية تسعى لتكامل المنجزات المتحققة من قبل مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة لتطوير واستدامة نمو سوق العمل، وتوفير إطار استراتيجي تسترشد به المؤسسات والأجهزة المعنية بإدارة وتنظيم سوق العمل، بالتعاون والشراكة مع أصحاب العمل والعمال، وهذا الإطار الاستراتيجي لا يشكل بديلاً عن الخطط التشغيلية ذات الطابع العملي لكل المؤسسات الحكومية المختصة والمرتبطة ببرنامج الحكومة للفترة المقبلة، وإنما يتضمن التوجهات والمبادئ ذات الطابع الاستراتيجي بما يتوافق وينسجم مع سياسات وخطط المملكة خلال فترة تطبيق الخطة. وذلك كما يلي:

الهدف الأول: خلق فرص عمل نوعية للمواطنين لجعلهم الخيار الأفضل للتوظيف

أ. خفض فارق التكلفة بين توظيف البحريني والأجنبي:

سعيًا لخفض فارق التكلفة بين توظيف البحريني والأجنبي، ونتيجة لما جاء من توافقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية خلال مناقشات مشروع قانون اعتماد الميزانية العامة للدولة للعامين 2023-2024م، ستقوم هيئة تنظيم سوق العمل بالتعاون مع الشركاء من الجهات الحكومية المعنية بإطلاق مجموعة من المبادرات التي تعزز من أفضلية البحريني في التوظيف في القطاع الخاص وتعالج من فجوة التكلفة بين توظيف البحريني والأجنبي، وتهدف الهيئة من خلال مبادراتها المتنوعة من أن يكون استقدام العمالة الأجنبية عنصراً مكملاً لتوظيف العمالة الوطنية المؤهلة، مع استمرار اتخاذ المبادرات المناسبة للوضع الاقتصادي في هذا الشأن. كما سيتم متابعة أفضل الآليات الممكنة لدعم التطور الوظيفي للبحريين في القطاع الخاص. وسوف يستمر صندوق العمل (تمكين) ضمن أولوياته بالتنسيق مع وزارة العمل في تطوير برامج لدعم أجور البحرينيين للتركيز على المهارات والمجالات الوظيفية لتناسب مع أوضاع سوق العمل وتحقيق العدد المستهدف ضمن خطة التعافي الاقتصادي والبالغ 20 ألف سنوياً (حتى عام 2024) وذلك استكمالاً لجهود الحكومة في تقديم الدعم والتشجيع اللازم لتوظيف العمالة الوطنية.

ب. تنمية مهارات وقدرات العمالة الوطنية:

يسعى صندوق العمل (تمكين) بالتعاون مع وزارة العمل إلى إطلاق المبادرات والبرامج التي تهدف إلى إكساب الكوادر الوطنية مختلف المهارات التي يتطلبها سوق العمل بما يساهم في الحصول على وظائف نوعية والتطور الوظيفي للمتدربين، حيث تدرك مملكة البحرين أهمية مواكبتها للمتطلبات التكنولوجية والتقنيات الحديثة وما يمثله ذلك من تحديات يجب مواكبتها من خلال إكساب الخريجين الجدد من الجامعات والمدارس المهارات الحديثة التي يفرضها واقع سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي.

كما تعمل وزارة العمل على وضع عدة مبادرات في هذا الشأن لضمان مواكبة مؤسسات التدريب في القطاع الخاص لهذه المتطلبات. كما قامت الوزارة بتطوير العديد من البرامج التدريبية الأساسية التي تمكن الباحث عن عمل من التزود بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، كما ستقوم في التوسع في توفير برامج تأهيلية للباحثين عن عمل من الفئات التي تواجه صعوبة في دخول سوق العمل. ويهدف صندوق العمل الى التوسع في توفير التدريب النوعي للمهارات الجديدة والواعدة المرتبطة بالتوظيف المجزي والتطور المهني والتدريب الافتراضي ذو الجودة كبديل فعال لاكتساب المهارات، كذلك سيتم تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع مهارات البحرين من خلال معرفة وتحديد المهارات الحالية والمستقبلية المطلوبة في سوق العمل وذلك عن طريق إجراء دراسة موسعة بالتعاون مع القطاع الخاص تستهدف تعزيز مهارات وقدرات العمالة الوطنية لتحسين قدرتها التنافسية والإنتاجية. وتستهدف الوزارة من خلال مبادراتها تدريب ما لا يقل عن عشرة آلاف باحث عن عمل سنوياً (حتى عام 2024) بحسب خطة التعافي الاقتصادي، مع التركيز على جودة البرامج التدريبية ومواكبتها للمتطلبات الحديثة والمستقبلية. من جانب آخر، يعد تعزيز التدريب المهني والفني أحد المشاريع الرائدة في هذه الخطة، حيث سيتم خلال الفترة المقبلة استكمال الجهود لتنفيذ مشروع ترخيص مزاولة بعض المهن وإصدار تصاريح العمل المهنية المرتبطة بالمعايير والمؤهلات.

ج. خلق فرص وظيفية جديدة لرفع المشاركة الاقتصادية في سوق العمل:



تضع وزارة العمل ضمن توجهاتها رسم المبادرات التي تسهم في تطوير السياسات والإجراءات الحكومية لدعم وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص على تبني كافة أنواع التوظيف المختلفة في سوق العمل بشكل يعزز المشاركة الاقتصادية، مثل التوظيف الجزئي والعمل عن بعد وغيرها، وكذلك توسيع الشراكات مع القطاع الخاص بما يسهم في خلق فرص التوظيف ومطابقة الوظائف. وتعمل الوزارة ضمن برامجها على استحداث وتعزيز برامج دمج المرأة في سوق العمل، وتعزيز تدفق الشواغر المناسبة للإناث، خاصة وأنها تشكل 76% من إجمالي الباحثين عن عمل حسب الإحصاءات الأخيرة.

الهدف الثاني: مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل:

أ. تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل:



نجحت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية من إعداد المرحلة الأولى من مشروع منصة مهارات التوظيف حيث سيتم إطلاقها خلال هذا العام، حيث تعد هذه المنصة الخطوة الأولى نحو المساهمة في مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل من خلال توفير معلومات أفضل عن سوق العمل، وسوف يستمر العمل على تطوير المشروع لتحقيق هدفه الرئيس وهو توجيه الخطط المستقبلية للمؤسسات التعليمية والجهود لتتوافق مع توجهات سوق العمل المستقبلية، وتأتي مراجعة وتحديث إطار أداء البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي ومراجعة معايير وآليات القبول في التخصصات الجامعية ضمن أولويات المرحلة القادمة بهدف مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.

ب. إبراز التعليم الفني والمهني ودوره التنموي:



سعيًا لإحداث التوازن بين التأهيل الأكاديمي والمهني، تقوم وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية بوضع وتنفيذ خطة مطورة ومستدامة للتعليم ما بعد المدرسي، وتعزيز المسارات المرنة في مرحلة التعليم والتدريب ما بعد المرحلة المدرسية، ودراسة الجوانب اللازمة للاعتراف بالتعلم المسبق والتلمذة المهنية (Apprenticeship)، وبالخبرة التراكمية المكتسبة تماشيًا مع أفضل الممارسات والتوجهات الدولية المعنية بتعزيز التعليم الفني والمهني. كما سيتم العمل على التوسع في توفير التخصصات الفنية والتطبيقية والتشجيع للالتحاق بها مما سيعزز من زيادة المهن الفنية والحرفية والمهارات المطلوبة لها، وتكون حافزاً لدخول عدد أكبر من المواطنين في مجال التدريب للمهن الفنية والحرفية.

الهدف الثالث: تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية في المملكة:

أ. تحفيز الإنتاجية وجودة الوظائف:



يعد ضمان استقرار العامل البحريني في سوق العمل ضمن الأولويات التي تعمل الحكومة على تحقيقها من خلال دعم برامج الترقى والتطور للبحرنيين في الوظائف النوعية، وسيقوم صندوق العمل (تمكين) بإطلاق برامج للتطوير المهني والوظيفي في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ب. تشجيع الاستثمار في سوق العمل:

تعد مملكة البحرين من الدول الرائدة في توفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمار ودعم تطور المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة إيماناً منها بأن القطاع الخاص هو المحرك الرئيس للاقتصاد، حيث تسعى حكومة مملكة البحرين بشكل مستمر ومن خلال وزارة الصناعة والتجارة والجهات الحكومية الأخرى إلى توفير البنية التحتية والمناخ الاستثماري الداعم لنمو وازدهار هذه المؤسسات واستقطاب المنشآت التي توفر وظائف نوعية، كما تعمل وزارة التجارة والصناعة على إطلاق النسخة المحدثة من نظام السجلات التجارية بهدف تسهيل الخدمات لأصحاب العمل لتحفيز ودعم عملية الاستثمار، وقد جاءت برامج التمويل والتدريب وتقديم الاستشارات الفنية ومساهمات العمل المشترك وغيرها من الخدمات التي توفرها الحكومة كأساس عملي لتشجيع المواطن على دخول السوق كأصحاب عمل. وسوف تستمر المؤسسات الحكومية وفي مقدمتها (تمكين) على تحفيز المواطنين للانخراط في ريادة الأعمال ودعم المؤسسات الناشئة وتشجيع توسع الأعمال في المملكة.

الهدف الرابع: زيادة الرقابة والتنظيم:

أ. تطوير الإجراءات والتشريعات:

تستمر وزارة العمل بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية بتنظيم تواجد العمالة الأجنبية والتشريعات الخاصة بها للحفاظ على استقرار سوق العمل وعدم الاكتفاء بذلك، بل سيكون الهدف تنمية سوق العمل وتوسيعته بالشكل المناسب. وسوف يستمر العمل على تحقيق التوازن بين العمالة الوطنية والأجنبية، وزيادة تدفق فرص توظيف المواطنين في القطاعات الجاذبة. وسيتم تعزيز الرقابة وتطوير التشريعات المنظمة لمساكن العمال والمساكن الجماعية المشتركة من قبل وزارة العمل والجهات الأخرى المعنية لإضافة التشريعات الرادعة لمخالفات سكن العمال الهادفة لزيادة التنظيم في هذا المجال. كما تهدف وزارة العمل إلى تطوير الخدمات الإلكترونية المقدمة للباحثين عن عمل وأصحاب العمل بما يسهل حصول المواطنين على مختلف الخدمات.

ب. الدفع بجهود الرقابة والتفتيش:

تسعى مملكة البحرين من خلال مؤسساتها المختلفة إلى تطوير الإجراءات التنظيمية والتشريعات الحالية، واتخاذ الإجراءات الرامية إلى ضبط العمالة غير النظامية وتقليص أعدادها في سوق العمل منعاً للمنافسة غير العادلة، كما ستستمر هيئة تنظيم سوق العمل بتعزيز جهود إبعاد المخالفين من العمالة الأجنبية من خلال حملات تفتيشية مكثفة بالتعاون مع وزارة الداخلية لضمان ضبط المخالفين وتشديد العقوبة عليهم.

وبغرض ضمان استقرار العمالة الوطنية في وظائفها سوف تسعى وزارة العمل لتطوير الخدمات العمالية للاستشارات والشكاوى بما يحافظ على أفضلية البحريني في العمل. وإيجاد المعالجات لوظائف العمالة الوطنية في طلبات الإغلاق الكلي أو الجزئي للمنشآت، وتوفير الحماية اللازمة من خلال صرف تعويض التعطل للمسرحين.

وسيتم العمل على تطوير التشريعات واللوائح التي تهدف إلى حماية العمال وتعزيز الصحة والسلامة المهنية في موقع العمل، ومن ضمنها إجراءات الوقاية من الحوادث والإصابات والأمراض المهنية وذلك من خلال زيادة كفاءة عمليات التفتيش والرقابة على المنشآت وتطوير إجراءات السلامة والصحة المهنية، حفاظاً على المستوى العالي من الصحة والسلامة المهنية في العمل، ولتحسين جودة الحياة للعمال والموظفين في مملكة البحرين.

ج. صون حقوق جميع العاملين:



تكللت المبادرات الريادية التي قامت بها المملكة في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص، بالحفاظ على مكانة مملكة البحرين ضمن الفئة الأول وفقاً لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية الخاص بمكافحة الاتجار بالأشخاص وذلك للعام السادس على التوالي ، لذا ستعمل هيئة تنظيم سوق العمل بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة باتخاذ الإجراءات التطويرية التي من شأنها تعزيز الإجراءات الرقابية والتنظيمية. بالأشخاص، بما يعزز جهود المملكة في الحفاظ على مكانتها الدولية في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص، مثل برامج التدريب وآليات استقبال الشكاوى والتحقيق فيها وتطوير الوحدات العاملة فيها. حيث يتم التشجيع على الإبلاغ عن أي أنشطة غير قانونية أو تجاوزات في مكان العمل، وتوفير الحماية القانونية للعاملين الذين يتم تعريضهم لأي نوع من أنواع التمييز أو الاستغلال. وقد تم وضع عدد من المبادرات في هذا الشأن مما يسهم في تعزيز ودعم خلق بيئة عمل آمنة وصحية.

وتسعى وزارة العمل من خلال إصدار التشريعات العمالية بمختلف أشكالها وبالتعاون مع هيئة تنظيم سوق العمل إلى صون حقوق العمال في مملكة البحرين وفق المعاهدات الدولية والضوابط المنظمة لها، حيث أنشأت الحكومة من خلال الجهود المشتركة للجهات المذكورة بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي نظاماً لحماية الأجور حسب خطتها السابقة، وقد تم تطبيق هذا النظام على جميع مؤسسات القطاع الخاص لضمان حقوق العامل، وسوف تعمل الجهات المعنية بتطوير هذا النظام والتأكد من تطبيقه على جميع شرائح العمالة في المملكة واتخاذ الإجراءات اللازمة على غير الملزمين.

الخاتمة

إن تعاون جميع الجهات في القطاعين العام والخاص هو متطلب أساسي لنجاح الخطة الوطنية لسوق العمل للأعوام 2023-2026، إذ تسعى مملكة البحرين من خلال هذه الخطة إلى ضمان النمو المستدام لسوق العمل البحريني تحقيقاً لما جاء في برنامج الحكومة 2023-2026 "من التعافي إلى النمو المستدام". كما تعد هذه الخطة خارطة طريق لجميع الجهات المعنية لتحقيق الغاية الأسمى وهي تحقيق النمو والازدهار المنشود، ويستلزم تنفيذ أهداف ومحاو هذه الخطة التعاون الوثيق بين الجهات الحكومية لتحديث البيانات ومعالجة التحديات ورصد المؤشرات من خلال عملية الرصد والتقييم واتخاذ القرارات اللازمة لدعم تطبيق جميع المبادرات في الخطة الوطنية لسوق العمل.



